

بانها، تحولت الى اداة سياسية للظلم في الليكود. (هاآرتس، ١٢/٦/١٩٨٥). بينما وصف نائب وزير الخارجية، روني ميلو، عملية التحقيق بأنه عمل عدواني، الهدف منها الاساءة الى الليكود والى الاستيطان في المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٢/٩/١٩٨٥).

ووصلت حملة الليكود المضادة لزوجتها في اصدار بيان عن سكرتارية حركة حبروت، دانت فيه حملة الضغوط والافتراءات ضد الاستيطان في الضفة الغربية ضد الليكود وشخص نائب الوزير ميخائيل ديكل. ودانت السكرتارية، أيضاً، ما وصفته بتسريب المعلومات الكاذبة، الهادفة الى التحريض على الاستيطان والمستوطنين بغية تحقيق مكاسب سياسية حزبية. وطالبت سكرتارية حركة حبروت، في المقابل، بالتحقيق في الغشائع المالية، وغيرها، المتورط فيها بعض المقربين من المعراخ، مثل قضية بنك العمال وقضية بلاس (عل همشمار، ١٢/١٢/١٩٨٥).

وشاوب في حملة الليكود المضادة هذه، بعض السياسيين من الكتل الحزبية الاخرى امثال يغئال هوروفيتش، الذي حذر من استغلال قضية الاراضي لشن هجوم ضد مشروع الاستيطان. وقال هوروفيتش ان معظم اعمال الغش والتحايل في قضية الاراضي، نفذها عرب وانه ليس من الحكمة ابراز القضية كسلب للاراضي. لان ما تم في الواقع هو سلب اموال اليهود (معارييف، ١٢/١٩/١٩٨٥). وحاول رئيس حركة متحياي البنيية، عضو الكنيست يوئال نعمان، تبرير ما فعله مساعد نائب وزير الزراعة في حينه، ميخائيل ديكل، بالادعاء بان الرسالة التي ارسلت الى المفاول غندي بشأن البناء في مستوطنة كرميم، تستند الى قرار آخر للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان. بقضي بعدم ضرورة الحصول على ترخيص للبناء في الاراضي المحاذية للمستوطنات القائمة حالياً (معارييف، ١٢/٥/١٩٨٥).

ويطبيعة الحال، وازاء هذا الهجوم المركز من جانب قادة الليكود وبعض السياسيين الاخرين وازاء الغمز من فناء الشرطة لنادية

الادعاء بانها، اداة، تتحرك بدوافع سياسية، عقد المفتش العام للشرطة مؤتمراً صحافياً دافع خلاله عن استقلالية الشرطة وعن قدرتها على المضي في التحقيق وادارته دون تحيز. واتهم المفتش العام عضو الكنيست مياو بمحاولة التدخل في شؤون الشرطة وسير التحقيق، عبر محاولته الضغط على المحققين في قضايا تتعاقب بصفة ذات بيع الاراضي، تحوم الشبهات حول احتمال تورط بعض رجالات الاريكود فيها (هاآرتس، ١٢/٦/١٩٨٥). اما وزير الشرطة، حاييم بارليف، فنفى، في تصريح له، ان تكون جهات سياسية حارست عليه، او على الشرطة، اية ضغوطات بشأن موضوع الاراضي، ووضح بارليف ان حكومة بينغ هي التي اوصت، في حينه، بالتحقيق في قضية الاراضي. وازضاف ان المحققين عثروا على ادلة ضد نسور وملكا وغندي المعروفين بعلاقاتهم الجيدة بالليكود (عل همشمار، ١٢/٦/١٩٨٥).

وقال السكرتير العام لحزب العدل، عضو الكنيست عوزي يرعام، ان حزب العدل لن يصطدم مع الليكود بصدد موضوع الاراضي، لان القضية - في نظره - جنائية وليست سياسية. (هاآرتس، ١٢/٩/١٩٨٥).

ولم يقتصر الامر على ذلك، بل طرح الموضوع على جدول اعمال الكنيست، بناء على اقتراح تقدم به ثلاثة اعضاء يمثلون كتل رانس وريام وحزب العمل. وتضمن الاقتراح مطالبة بمناقشة الكنيست لتدخل بعض اعضائه في سير التحقيقات التي تجريها الشرطة في قضية الاراضي، ووصف عضو الكنيست فكتور شملوف ما يجري بأنه خطير وقد يؤدي الى تفويض اسس الديمقراطية في اسرائيل. وازشار شملوف، في كلمته، الى ان الهجوم تركز قبل بضعة اسابيع على المستشار القانوني للحكومة، بهدف منع استمرار التحقيق في قضية الاراضي، وان السهام توجهه الآن الى الشرطة لوقف التحقيق الجاري (عل همشمار، ١٢/١٢/١٩٨٥).

خليل السعدي